

## بيان صحفي

يطالب ممثلون المدعيات و المدعين\* المشتركين بتوسيع دائرة التهم الموجهة في الدعوى القضائية  
قضية التعذيب في كوبلنز: يجب التعامل مع العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية

كوبلنز/برلين، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020- العنف الجنسي ليس حالة فردية في سوريا و لكن تتم ممارسته بشكل ممنهج ضد المعارضة و يجب الاعتراف بهذا في [المحاكمة الأولى على مستوى العالم ضد جرائم التعذيب من قبل الحكومة السورية](#) و التي تحدث حالياً في كوبلنز و لذلك قام اليوم المحامان د. باتريك كروكر و سباستيان شارمر ، ممثلان الطلب العارض، بتقديم طلب مقاضاة الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي ضد المدنيين في سوريا كجريمة ضد الإنسانية.

هناك حتى الآن اتهامان فقط ضد المتهم الرئيسي أنور ر. بتهمة الاغتصاب و التحرش الجنسي بحسب قانون العقوبات الألماني و لكن [خلال المحاكمة](#) أعطت الشاهدات و الشهود\* إشارات أكثر على الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي- و آخر مرة كانت ضمن مراجعة اليوم في شهادة رويدا كنعان. و على هذا الأساس يطالب محامون المدعيات و المدعين\* المشتركين معاملة العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية تحديداً بموجب § قانون 7. الفقرة 1 رقم 6 في قانون الجنايات الدولية. حتى يتم الاعتراف بحجم الانتهاكات الجنسية في سوريا بشكل قانوني.

وبمناسبة هذا الطلب صرحت رويدا كنعان- المدعية المشتركة في محاكمة الخطيب و الناشطة في حقوق النساء و الصحفية- موضحة " لا يدور الأمر هنا حول جرائم عشوائية، فالاعتصاب و التحرش الجنسي و التعرية بالإكراه يتم استخدامهم بشكل ممنهج في السجون السورية- ضد النساء و الرجال- حتى ينشروا الخوف في الشعب. فالناجين و الناجيات\* من العنف الجنسي يعانون كثيراً من التمييز في المجتمع السوري لدرجة أن عائلاتهم تتبرأ منهم. و يستغل نظام الأسد ذلك لإضعاف المعارضة و المجتمع المدني السوري على هذا النحو".

و يرحب المركز الأوروبي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان (ECCHR) الذي يقوم برعاية 17 ناجية وناجياً\* من التعذيب في القضية بطلب ممثلين المدعيات و المدعين\* المشتركين ". تظهر محاكمة الخطيب ما هو معروف منذ فترة طويلة بالفعل و هو أن النظام السوري يستخدم العنف الجنسي كسلاح. و لذلك يجب على القضاء الألماني الآن أن يقوم بتوسيع دائرة التهم الموجهة في الدعوى القضائية و يقوم بتتبع العنف الجنسي بشكل يتناسب مع حجمه، أي أنه جريمة ضد الإنسانية" هكذا صرح أندريس شولر- مدير ملف الجرائم الدولية و المسائلة القانونية في المركز الأوروبي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان (ECCHR)

و قد طالب المركز الأوروبي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان (ECCHR) في حزيران/يونيو 2020 سوياً مع شركائه السوريين: منظمة أورنمو و شبكة المرأة السورية بأن يتتبع القضاء الألماني العنف الجنسي في السجون السورية كجريمة ضد الإنسانية.

و قد قامت المنظمات بالمشاركة مع سبع سوريات و سوري\* ناجين من التعذيب برفع [دعوى قضائية لدى المدعي العام الاتحادي في كارلسرو](#) بهدف ضم جرائم العنف الجنسي في مذكرة الاعتقال الحالية ضد [قائد المخابرات الجوية السابق جميل حسن](#) و باعتبارها جريمة ضد الإنسانية أيضاً في أي تحريات أخرى أو ضمن أي دعاوى قضائية تختص بمحاسبة وتتبع الجرائم في سوريا.